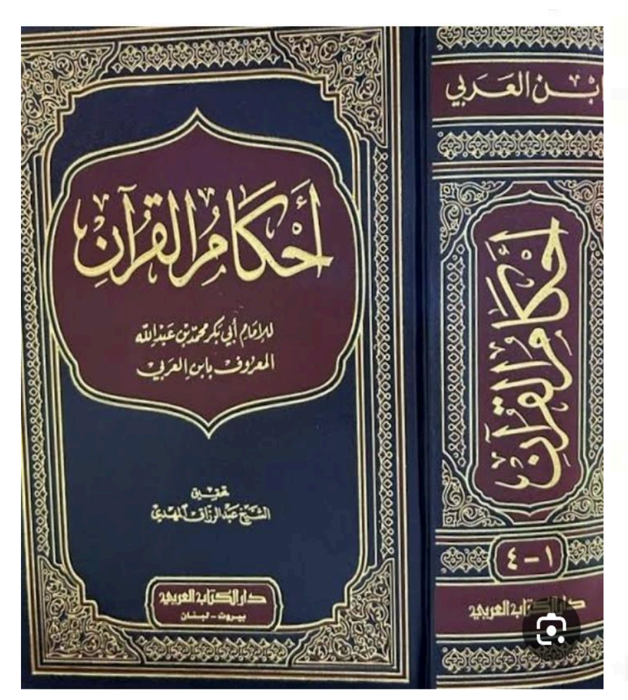
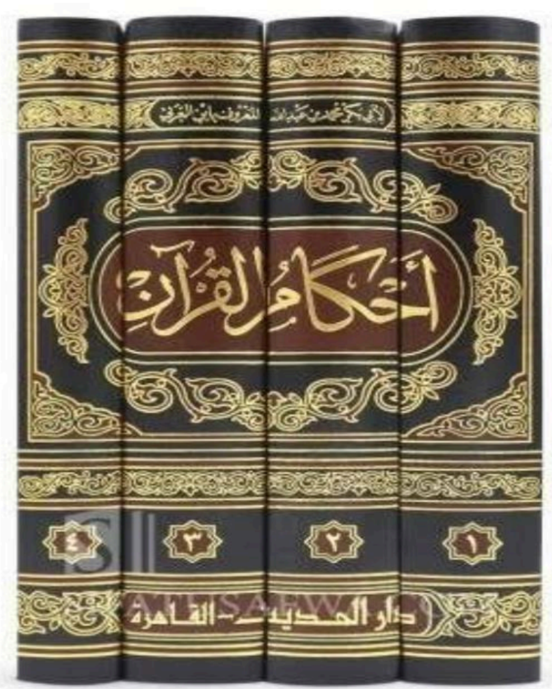
أحكام القرآن لابن العربي





المؤلف القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)

<u>كشاف الكتاب</u>

ابن العربي المالكي المعافري أبو بكر صاحب أحكام القرآن، وصاحب عارضة الأحوذي، والمسالك في شرح الموطأ، وغيرها من كتب نافعة ومتينة إلا أنه في نصوص الصفات على مذهب الخلف، مؤول، لكن في كتبه العلم العظيم، فيستفاد من علمه.

وأحكام القرآن، كتاب لطيف، وفيه نكات وطرائف ونوادر، حصلت لابن العربي مع شيوخه وبعض أقرانه وفي رحلاته، المقصود أن طالب العلم يستفيد من هذا الكتاب.

Wikipedia

<u>أسلوب التفسير</u>

الكتاب عبارة عن تفسير فقهي للقران الكريم، حيث شرح فيه ابن العربي المالكي آيات الأحكام، مناصرًا لمذهب الإمام مالك بن أنس، مرجحًا غيره من المذاهب فيما أداه إليه نظره واختياره، وقد بيَّن منهجه فقال في مقدمته التي صدر بها كتابه هذا: «ولما من الله سبحانه وتعالى بالاستبصار في استثارة العلوم من الكتاب العزيز، حسبما مهدته لنا المشيخة الذين لقينا، نظرناها

من ذلك المطرح، ثم عرضناه على ما جلبه العلماء، وسبرناه بعيار الأشياخ، فما اتفق عليه النظر أثبتناه، وما تعارض فيه شجرناه وشحذناه، حتى خلص نضاره ورق عراره، فنذكر الآية ثم نعطف على كلماتها بل حروفها، فنأخذ بمعرفتها مفردة ثم نركبها على أخواتها مضافة، ونحفظ في ذلك قسم البلاغة، ونحترز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة، ونحتاط على جانب اللُّغة، ونقابلها في القرآن بما جاء في السُّنَّة الصحيحة، ونتحرى وجه الجميع إذ الكل من عند الله، وإنَّما بُعث محمد ليبين للناس ما نزل إليهم، ونعقب على ذلك بتوابع لا بد من تحصيل العلم بها منها حرصاً على أن يأتي القول مستقلاً بنفسه، إلاَّ أن يخرج عن الباب فنحيل عليه في موضعه، مجانبين للتقصير والإكثار، وبمشيئة الله نهتدي فمن يهده الله فهو المهتدي لا رب غيره».

استوعب ابن العربي كتابه جميع سور القرآن الكريم بالتفسير الفقهي، ما عدا ثمان سور وهي: سورة القمر والحاقة والنازعات والتكوير والانفطار والقارعة والهمزة والكافرون. يقتصر ابن العربي في أحكامه على تفسير آيات الأحكام فقط، فيحصي عدد آياتها في كل سورة، ثم يعكف على شرحها، واستخراج مسائلها الفقهية، وبيان ما فيها من أحكام. معتمدا في ذلك أسباب النزول وعلى اللغة، وعلم الحديث، والسنن والآثار، منبها على مواطن الخلاف بين الفقهاء، ذاكرًا لأسبابه، بمنهج نقدي يقوم على الحجة والاستدلال، خاصة وأنه يعد من أبرز المالكية الخلافين بالأندلس في القرن السادس الهجري، ولذلك عند ربطه بين تأويل الآية وبين الخلاف حولها يحيل مباشرة إلى كتبه في مسائل الخلاف، وهذا المسلك منتشر في كل الكتاب، في جل المسائل والقضايا الفقهية التي تعرض لها. كما أنه اهتم كثيرًا بالذب عن المذهب المالكي والرد على المذاهب الأخرى، بمسلك النظار من الخلافيين وأهل البحث.

طبع الكتاب

أول طبعة لكتاب أحكام القرآن لابن العربي كانت سنة 1331 هـ، من طبعة مكتبة السعادة، طبع الكتاب في مجلدين كبيرين، وتلتها طبعات عديدة لكنها كانت طبعات ناقصة بسبب كثرة التصحيفات التي شابتها. بعد نفاذ الطبعة الأولى للكتاب عمد الدكتور علي محمد البجاوي إلى إصدار طبعة ثانية عام 1387 هـ عن دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ثم أعيد طبع الكتاب مرات عديدة في دور نشر مختلفة، وهي في عامتها تصوير لطبعة علي البجاوي. حققت مقدمة أحكام القرآن كاملة ومستقلة عن الكتاب، بكلية الآداب جامعة ابن زهر بالمغرب بتحقيق عبد الرزاق هرماس سنة 2011.

نبذة عن المؤلف

أبو بكر بن العربي هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المَعَافري، المشهور بالقاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي الأندلسي المالكي، رحالة ومؤرخ وقاضي ومفسر وفقيه ومحدث، ولد في أشبيلية سنة 468هـ/ 1076م، وهو غير محي الدين بن عربي الصوفي - من حفاظ الحديث.

له شهرة في علمه فقد أخذ جملة من الفنون حتى أتقن الفقه والأصول وقيد الحديث واتسع في الرواية وأتقن مسائل الخلاف والكلام وتبحّر في التفسير وبرع في الأدب والشعر. صنف كتباً في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ. وولي قضاء إشبيلية. قال عنه ابن بشكوال: "هو الإمام الحافظ المتبحر ختام علماء الأندلس وآخر أيمتها وحفاظها.

ولد في إشبيلية ليلة الخميس تاريخ سنة 468 هـ/ 1076م، تأدّب ببلده وقرأ القراءات وسمع من أبيه وخاله أبي القاسم الحسن الهوزني وأستاذه أبي عبد الله السرقسطي، ثم سمع به من أبي عبد الله بن منظور وأبي محمد بن خزرج.

رحلته

عندما بلغ إبن العربي السابعة عشرة من عمره انتقل ورحل مع أبيه في مستهل شهر ربيع الأول سنة 485 هـ الموافق لبداية شهر أبريل سنة 1092م، قصدوا شمال أفريقيا وكان نزولهم في بجاية، مكثوا فيها مدةً من الزمان ثم ركبوا البحر إلى المهدية، ومنها أبحرا باتجاه السواحل المصرية ومنها إلى بلاد الشام ومن هناك انطلقا إلى بيت المقدس ودمشق ليرحلا منها إلى بغداد طلبًا للعلم، وفي عام 489هـ/ 1097م، دخلا الحجاز في موسم الحج ثم عادا إلى بغداد مرة أخرى ليصدرا عنها فيما بعد إلى الإسكندرية، حيث توفي والده سنة 493هـ/ 1100م فغادرها عائدًا إلى الأندلس في السنة نفسها. خلال الرحلة سمع في الشام من الفقيه نصر المقدسي وأبي الفضل بن الفرات وببغداد من أبي طلحة النعالي وطراد وبمصر من الخلعي وتفقه على الغزالي وأبي بكر الشاشي والطرطوشي، كما تتلمذ على يد المازري في المهدية.

مؤلفاته

«قانون التأويل».

«أحكام القرآن».

«أحكام القرآن الصغرى» وهو مختصر من كتابه أحكام القرآن.

«أنوار الفجر».

«الناسخ والمنسوخ».

«القبس في شرح موطأ مالك بن أنس».

«العواصم من القواصم» يعد كتاب العواصم من القواصم من أبرز الكتابات التاريخية التي تسعى لإنصاف الأمويين، وتنقية تاريخهم مما علق به من شبهات المؤرخين والأدباء، وهو لم يحاول إنصاف الأمويين وحدهم، بل امتد بحثه إلى تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ورد الشبهات.

«الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى».

«عارضة الأحوذي في شرح الترمذي».

«المسالك على موطأ مالك».

«الإنصاف في مسائل الخلاف».

«أعيان الأعيان».

«المحصول في أصول الفقه».

كتاب «المتكلمين».

وفاته

مات في فاس في ربيع الآخر سنة 543 هـ، ودفن بها.

خاتمة الكتاب

قَالَ الْإِمَامُ الْقَاضِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ □: قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا شَرَطْنَا فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ عَلَى حَالِ الزَّمَانِ، وَاَللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى عَوَارِضَ لَا تُعَارِضُ مَا بَيْنَ مَعَاشٍ [يُرَاشُ]، وَمُسَاوَرَةِ عَدُوٍّ أَوْ هَرَاشٍ، وَسَمَاعٍ لِلْحَدِيثِ لَيْسَ لَهُ دِفَاعٌ، وَطَالِبٍ لَا بُدَّ مِنْ مُسَاعَدَتِهِ فِي الْمَطَالِبِ، إلَى هِمَمٍ لِأَهْلِ هَذِهِ الْأَقْطَارِ قَاصِرَةٍ، وَأَفْهَامٍ مُتَقَاصِرَةٍ، وَتَقَاعُدٍ عَنْ الِاطِّلَاعِ إلَى بَقَاءِ الِاسْتِبْصَارِ، وَاقْتِنَاعٍ بِالْقِشْرِ عَنْ اللُّبَابِ، وَإِقْصَارٍ وَاجْتِزَاءٍ بِالنُّفَايَةِ عَنْ النُّقَاوَةِ، وَزُهْدٍ فِي طَرِيقِ الْحَقَائِقِ، بَيْدَ أَنَّهُ لَمْ يَسَعْنَا وَالْحَالَةَ هَذِهِ إلَّا نَشْرُ مَا جَمَعْنَاهُ، وَنَثْرُ مَا وَعَيْنَاهُ، وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِمْ وَلَا تَبْلُغُهُ إحَاطَتُهُمْ.

وَكَمُلَ الْقَوْلُ الْمُوجَزُ فِي التَّوْحِيدِ وَالْأَحْكَامِ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، مِنْ عَرِيضِ بَيَانِهِ، وَطَوِيلِ تِبْيَانِهِ، وَكَثِيرِ بُرْهَانِهِ، وَبَقِيَ الْقَوْلُ فِي عِلْمِ التَّذْكِيرِ وَهُوَ بَحْرٌ لَيْسَ لِمَدِّهِ حَدٌّ، وَمَجْمُوعٍ لَا يَحْصُرُهُ الْعَدُّ، وَقَدْ كُنَّا أَمْلَيْنَا عَلَيْكُمْ فِي ثَلَاثِينَ سَنَةً مَا لَوْ قُيِّضَ لَهُ تَحْصِيلٌ لَكَانَتْ لَهُ جُمْلَةٌ تَدُلُّ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَلَمَّا ذَهَبَ [بِهِ] الْمِقْدَارُ، فَسَيَعْلَمُ الْغَافِلُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارُ. وَاَللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. [قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ □: انْتَهَى الْقَوْلُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِمِائَةٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ].